

تصريح صحفي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، أرييل شارون، يرفض فيه تجميد الاستيطان بناء على توصيات لجنة ميتشل لتقصي الحقائق*

٢٠٠١/٥/٨

.....

ورفض شارون امس تجميد النشاط الاستيطاني وقال لجمعية المراسلين الأجانب "لا يتوجب علينا ان ندفع ثمناً لكيلا نقتل. لن ندفع اموالاً من اجل الحماية."

واضاف انه ليست لدى اسرائيل نية لقتل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

واضاف ان اسرائيل "لن تكافئ" الفلسطينيين على انتهاء الانتفاضة. وتابع انه ليست لديه نية لبناء مستوطنات جديدة لكنه سيسمح للمستوطنات القائمة بالتوسع حسب الزيادة الطبيعية لسكانها. ويرفض الفلسطينيون التمييز بين بناء المستوطنات وتوسيعها. ورفض الرأي القائل ان الضفة الغربية وقطاع غزة اراضٍ محتلة ووصفها بأنها "متنازع عليها" وان مصر والاردن احتلت هذه الاراضي عام ١٩٤٨.

وقال شارون الذي قاد عملية جماعية لبناء مستوطنات اثناء شغله منصب وزير في الحكومات السابقة، ان يديه مكبلتان باتفاق مع حزب العمل الذي يشاركه في الحكومة.

.....

وأشار الى أن التوغلات الاسرائيلية الاخيرة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني لا تعني ان اسرائيل ستعيد احتلال اي من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي سلمت للفلسطينيين بموجب اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣.

* المصدر: الحياة، لندن، ٢٠٠١/٥/٩

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>